

رُفَحُ الْجَدِيدَةِ [٢] مِنْ تَعْوِيْضِ عَوْنَى تَهْجِيرِ قَسْرِيِّ إِلَى عَمَارَاتِ مَهْدَدَةِ بِالْأَنْهَىِّيَّاِرِ



الجمعة 6 فبراير 2026 م

لم يخرج أهالي رفح من أنقاض منازلهم المهدّدة إلى حياة كريمة كما وعدتهم حكومة السيسي، بل نقلوا من خراب إلى آخر [٢] رفح الجديدة» التي رُوّج لها بوصفها «مدينة الأحلام» و«نحوذًا عمرانًا حديثًا» للمتضررين من هدم مدينة رفح التاريخية لإنشاء المنطقة العازلة مع غزة عام 2014، تحولت سريعاً إلى كابوس إنسائي ومعيشي [٣] شقق تتسرب منها مياه الأمطار، تشققات وتصدعات في الجدران، أسفاف مهدّدة، وبنية تحتية مترعة، في مدينة يفترض أنها جديدة و«منفذة وفق أعلى المعايير».

ما يرويه السكان والمهندسون المقيمون في رفح الجديدة يكشف أن المشكلة ليست في «عيب بسيط» هنا أو «خطأ فردي» هناك، بل في نمط متكامل من الغش والتساهم، جعل من مشروع إعادة التوطين مجرد صفة إسكان رديء على أنقاض مدينة أزيلا بقوة الجرافات، وترك ضحايا التهجير يواجهون مصيرًا حديثًا بلا أمان حقيقي ولا ضمانات [٤]

من «مدينة الأحلام» إلى مدينة تسرب من سقفها الدولة نفسها

منذ اللحظة الأولى لتسليم دفعات الشقق، اصطدم الأهالي بواقع بناقض كل الصور الدعائية التي ملأت الشاشات والمنصات الرسمية [٥] يوسف أحmed، أحد سكان المدينة، يروي أن شقته تحولت مع أول موجة أمطار إلى ما يشبه «غراباً للمياه»: تسرب كثيف من الأسقف، وبلد دائم في الهواطن، ومياه تعمد إلى السالم والمعرات الداخلية، بل وإلى داخل خراطيم الكهرباء، ما خلق أعطالاً متكررة وخطراً مباشراً على حياة السكان، خاصة الأطفال وكبار السن [٦]

هذه ليست حالة فردية؛ شكاوى مماثلة تكررت في أكثر من عمارة ومرفع سكني، بعضها ظهرت عيوبه فور التسليم، وبعضاًها الآخر بعد أسابيع قليلة من السكن [٧] موجات الأمطار الأخيرة في شمال سيناء كشفت هشاشة البناء وسوء التشيبيبات، وأظهرت أن المدينة الجديدة لا تحتمل شتاءً عادياً، فما بالك بسنوات طويلة كما يفترض لأي مشروع سكني مصمم ليكون «بيلاً دائمًا»؟

وراء هذه الواقع تتبدي حقيقة قاسية: الدولة التي هُجّرت أهالي رفح التاريخية بحجة «الأمن القومي» لم تعتذر أن من واجهاها توفير سكن آمن لائق على نفس القدر من الجدية، فخرج المشروع مشوهًا، يُعامل فيه المتضررون من الهدم كما لو كانوا «زيائن مضطربين» لا مواطنين لهم حق كامل على الدولة [٨]

عش في مواد البناء وتشققات تهدد السلامة [٩] من يحاسب؟

شهادة المهندس المقيم في رفح الجديدة، الذي فُضّل عدم ذكر اسمه خوفاً من العلاقة، توضح عمق الكارثة [١٠] ما يجري – كما يقول – لا يمكن احتزازه في سوء تشييب أو «سهو» مقاول، بل مخالفات جسيمة في أساس البناء وأعمال التشييب، ارتكبها بعض المقاولين والمهندسين المشرفين خلال التنفيذ، وسعت بها منظومة رقابة مرتخية أو متواطئة [١١] النتيجة: تشققات وتصدعات واضحة في عدد من المباني، بعضها قد يتحول خلال سنوات قليلة إلى خطر إنساني حقيقي إن لم يُتدارك بسرعة وبجدية [١٢]

أخطر ما رصد، بحسب المهندس نفسه، استخدام رمل أرضي عادي بدلاً من رمل البحر المخصص للبناء والتشييب، في مخالفة صريحة للمواصفات الفنية المعتمدة [١٣] هذه «التوقفات» على حساب الجودة تؤثر مباشرة في تماسك الخرسانة، وقوتها التحمل، وجودة العزل، خاصة في بيئة مناخية قاسية مثل شمال سيناء، تتعرض لرياح شديدة وأمطار متقطعة لكن عنيفة [١٤]

هذا الغش ليس تفصيلاً تقنياً؛ إنه جريمة مكتملة، لأن من يدفع ثمنه ليس ورقة في ملف، بل أسر كاملة تعيش في عمارت قد يتفاهم فيها الخل إلى درجة التهديد المباشر للحياة

أمام هذا الواقع، يطالب السكان بتشكيل لجنة هندسية مستقلة ومحايدة، لا تتبع نفس الجهات التي أشرفت على التنفيذ، لفحص جميع بنيات رفح الجديدة، من الأساسات إلى الأسقف، وفتح تحقيق جدي وشفاف في مراحل التنفيذ والاستلام، ومحاسبة كل مقاول أو مهندس أو مسؤول تورط في أي تقصير أو فساد، مع إزامهم بتحمل التكالفة الكاملة لصلاح العيوب، بدلاً من تحميلاها للمواطنين الذين لم يختاروا أصلاً مغادرة بيوتهم القديمة

تهجير قسري بلا ضمانات وذرائع أمنية تغطي على الفشل والفساد

المفارقة الصارخة أن مشروع رفح الجديدة فُدِّم إعلامياً بوصفه «تعويضاً كريماً» لسكان رفح التاريخية الذين هُدمت بيوتهم منذ 2014 بحجة إنشاء منطقة عازلة مع غزة، جرى الحديث عن أكثر من 250 عمارة سكنية، آلاف الوحدات، وخدمات متكاملة، تُباع للمتضررين بنظام تقسيط طويل الأجل، أي أن من فقد بيته قسراً أُجبر في النهاية على شراء سكن جديد بأقساط لصالح الدولة، ثم اكتشف أن «السلعة» نفسها معيبة من الأساس

رغم كل هذا، يأتي الرد الرسمي بارداً وفضفاضاً، مصدر مسؤول في محافظة شمال سيناء يبرر سوء التنفيذ بأن المدينة أُنشئت في «ظروف أمنية بالغة الصعوبة»، وأن تنظيم «داعش» كان يستهدف العاملين ويعرقل وصول المعدات ومواد البناء، وكان الإرهاب يصبح ذريعة مقبولة لغضّ الطرف عن الغش والتلاعب والإهمال، يضيف المصدر أن الشكاوى قيد المراجعة، وأن الجهات الهندسية ستفحص أعمال الشركات المنفذة «دون أن يحدد أي جدول زمني» أو يطرح خطة واضحة لمعالجة ما ظهر بالفعل من كوارث إنسانية

النتيجة أن أهالي رفح، الذين دفعوا ثمن «الأمن القومي» ببيوتهم وذكرياتهم، يكتشفوناليوم أنهم دفعوا أيضاً ثمن الفساد وسوء الإداره، وأن المدينة التي رُسخت لهم على الورق كـ«حلم» ليست سوى مشروع إسكان رديء، تُعاد فيه إنتاج نفس المعادلة الظالمة: تهجير قسري بلا ضمانات حقيقة، وسكن جديد بلا أمان، وسلطة تبرر وتسوّف بدلاً من أن تتحمل المسؤولية السياسية والقانونية والإنسانية عن حياة مواطنيها

في رفح الجديدة، لا يطالب الناس بترف أو رفاهية؛ كل ما يطلبونه أن يتوقفوا عن العيش فوق أرض مخدوعة وأسقف مختربة بالمطر والخطير، وأن يعاملوا كمواطنين من الدرجة الأولى لا كعبء أهلي يُنقل من مكان لآخر، ومن خراب لآخر